

الضغوط النيابية تجبر أعضاء الحكومة الكويتية على الاستقالة

منصب رئيس مجلس الأمة منطلق الأزمة ومدارها الحقيقي

الأزمة السياسية في الكويت تأخذ منعطفًا جديدًا بتقديم أعضاء حكومة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح استقالاتهم، فيما يبدو أفق تجاوز حالة التوتر بين السلطين التشريعية والتنفيذية غائما، في فترة لا تملك فيها الكويت التي تواجه أزمة اقتصادية حادة ومصاعب مالية غير مسبوقه، ترف الانغماس في مثل تلك الصراعات التي لا تنفصل عن مآرب فتوية؛ حزبية وقبيلية وحتى شخصية.

الكويت - قدم أعضاء الحكومة الكويتية، الثلاثاء، استقالاتهم إلى رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، وذلك قبل مضي أقل من شهر على تشكيل مجلس الوزراء الجديد إثر الانتخابات التي جرت في الخامس من ديسمبر الماضي وأفرزت برلمانا أغلب نوابه من المعارضة.

وكانت تلك الاستقالة متوقعة منذ الأسبوع الماضي بعد أن قدم أعضاء من مجلس الأمة استجابا لرئيس مجلس الوزراء بشأن ارتكابه ما وصفوه بمخالفات دستورية، ومماثلة الحكومة في تقديم برنامج عملها، وهيمنة السلطة التنفيذية على البرلمان.

للأزمة السياسية الحالية وقع خاص لتزامنها مع أزمة مالية حادة طرحت بسببها إمكانية عجز الدولة عن دفع رواتب موظفيها

وتبدو قضية علاقة الحكومة بالبرلمان، أو ما يسميه عدد من النواب هيمنة حكومية على المجلس وتدخلا في أعماله، أساسية في الأزمة المتكررة بين السلطين التنفيذية والتشريعية. وأكد مصدر سياسي كويتي أن مدار الإشكال الأصلي هو رئيس البرلمان مرزوق الغانم الذي لم يرغب كثير من النواب في عودته إلى نفس المنصب الذي كان يتفعله في البرلمان السابق، وقد حاولوا بالفعل إزاحته والدفع بالنائب بدر الحميدي بدلا عنه.

وفيما بدا أنهم بصدد النجاح في ذلك والحصول على أصوات كافية لإنجاح مشروعهم، فوجئوا بحصول الغانم على أغلبية الأصوات في جلسة انتخاب الرئيس التي شهدت صخبا واحتجاجات من النواب على ما اعتبروه مخالفات إجرائية في إدارة الجلسة، ونهس البعض حد إثارة شبهة عقد صفقات سرية في آخر لحظة للدفع بالغانم مجددا إلى سدة رئاسة مجلس الأمة.

وقال المصدر الذي طلب عدم التصريح بهويته إن نوابا في البرلمان جاهدوا وتبدو قضية علاقة الحكومة بالبرلمان، أو ما يسميه عدد من النواب هيمنة حكومية على المجلس وتدخلا في أعماله، أساسية في الأزمة المتكررة بين السلطين التنفيذية والتشريعية. وأكد مصدر سياسي كويتي أن مدار الإشكال الأصلي هو رئيس البرلمان مرزوق الغانم الذي لم يرغب كثير من النواب في عودته إلى نفس المنصب الذي كان يتفعله في البرلمان السابق، وقد حاولوا بالفعل إزاحته والدفع بالنائب بدر الحميدي بدلا عنه.

وقال المصدر الذي طلب عدم التصريح بهويته إن نوابا في البرلمان جاهدوا وتبدو قضية علاقة الحكومة بالبرلمان، أو ما يسميه عدد من النواب هيمنة حكومية على المجلس وتدخلا في أعماله، أساسية في الأزمة المتكررة بين السلطين التنفيذية والتشريعية. وأكد مصدر سياسي كويتي أن مدار الإشكال الأصلي هو رئيس البرلمان مرزوق الغانم الذي لم يرغب كثير من النواب في عودته إلى نفس المنصب الذي كان يتفعله في البرلمان السابق، وقد حاولوا بالفعل إزاحته والدفع بالنائب بدر الحميدي بدلا عنه.

وقال المصدر الذي طلب عدم التصريح بهويته إن نوابا في البرلمان جاهدوا وتبدو قضية علاقة الحكومة بالبرلمان، أو ما يسميه عدد من النواب هيمنة حكومية على المجلس وتدخلا في أعماله، أساسية في الأزمة المتكررة بين السلطين التنفيذية والتشريعية. وأكد مصدر سياسي كويتي أن مدار الإشكال الأصلي هو رئيس البرلمان مرزوق الغانم الذي لم يرغب كثير من النواب في عودته إلى نفس المنصب الذي كان يتفعله في البرلمان السابق، وقد حاولوا بالفعل إزاحته والدفع بالنائب بدر الحميدي بدلا عنه.

وقال المصدر الذي طلب عدم التصريح بهويته إن نوابا في البرلمان جاهدوا وتبدو قضية علاقة الحكومة بالبرلمان، أو ما يسميه عدد من النواب هيمنة حكومية على المجلس وتدخلا في أعماله، أساسية في الأزمة المتكررة بين السلطين التنفيذية والتشريعية. وأكد مصدر سياسي كويتي أن مدار الإشكال الأصلي هو رئيس البرلمان مرزوق الغانم الذي لم يرغب كثير من النواب في عودته إلى نفس المنصب الذي كان يتفعله في البرلمان السابق، وقد حاولوا بالفعل إزاحته والدفع بالنائب بدر الحميدي بدلا عنه.

وقال المصدر الذي طلب عدم التصريح بهويته إن نوابا في البرلمان جاهدوا وتبدو قضية علاقة الحكومة بالبرلمان، أو ما يسميه عدد من النواب هيمنة حكومية على المجلس وتدخلا في أعماله، أساسية في الأزمة المتكررة بين السلطين التنفيذية والتشريعية. وأكد مصدر سياسي كويتي أن مدار الإشكال الأصلي هو رئيس البرلمان مرزوق الغانم الذي لم يرغب كثير من النواب في عودته إلى نفس المنصب الذي كان يتفعله في البرلمان السابق، وقد حاولوا بالفعل إزاحته والدفع بالنائب بدر الحميدي بدلا عنه.

وقال المصدر الذي طلب عدم التصريح بهويته إن نوابا في البرلمان جاهدوا وتبدو قضية علاقة الحكومة بالبرلمان، أو ما يسميه عدد من النواب هيمنة حكومية على المجلس وتدخلا في أعماله، أساسية في الأزمة المتكررة بين السلطين التنفيذية والتشريعية. وأكد مصدر سياسي كويتي أن مدار الإشكال الأصلي هو رئيس البرلمان مرزوق الغانم الذي لم يرغب كثير من النواب في عودته إلى نفس المنصب الذي كان يتفعله في البرلمان السابق، وقد حاولوا بالفعل إزاحته والدفع بالنائب بدر الحميدي بدلا عنه.

وقال المصدر الذي طلب عدم التصريح بهويته إن نوابا في البرلمان جاهدوا وتبدو قضية علاقة الحكومة بالبرلمان، أو ما يسميه عدد من النواب هيمنة حكومية على المجلس وتدخلا في أعماله، أساسية في الأزمة المتكررة بين السلطين التنفيذية والتشريعية. وأكد مصدر سياسي كويتي أن مدار الإشكال الأصلي هو رئيس البرلمان مرزوق الغانم الذي لم يرغب كثير من النواب في عودته إلى نفس المنصب الذي كان يتفعله في البرلمان السابق، وقد حاولوا بالفعل إزاحته والدفع بالنائب بدر الحميدي بدلا عنه.



ما العمل الآن؟

مارس 2021، بسبب جائحة كورونا وهبوط أسعار الخام، وللتغلب على هذه المعضلة تسعى الحكومة لتغيير قانون الدين العام الذي يسمح لها باقتراض 66 مليار دولار على مدى 20 عاما، وهو المشروع الذي رفضه البرلمان السابق، ويستبعد أن يقبل به البرلمان الحالي.

أزمة اقتصادية حادة طرحت بسببها إمكانية عجز الدولة الكويتية عن دفع رواتب موظفيها. ووفقا لما قاله وزير المالية السابق براك الشينان، يواجه الاقتصاد الكويتي، المعتمد بالأساس على مورد وحيد هو النفط، عجزا يبلغ 46 مليار دولار في السنة المالية الحالية التي تنتهي في

وفي سوابق تاريخية كثيرة، أدى تواتر الخلاف بين الحكومة والبرلمان إلى تغيير حكومات متعاقبة وحل البرلمان ما عرقل مشاريع الإصلاح الاقتصادي والمالي التي تحتاجها البلاد كما أصاب الحياة السياسية بالجمود. وتحمل الأزمة السياسية الحالية في الكويت وقعا خاصا حيث تتزامن مع

وثلاثين من النواب الآخرين الذين أعلنوا نيتهم تأييد الاستجواب، وهو ما يعني أن سبعة وثلاثين نائبا على الأقل من أصل خمسين يؤيدون استجواب رئيس الحكومة. ولم تحضر الحكومة جلسة مجلس الأمة التي تلت تقديم الاستجواب، وهو ما تسبب في تعطيل انعقاد الجلسة.

مزايدات سياسية تعيق تطوير النظام الضريبي في الكويت

إطار التزام جماعي خليجي بإقرارها ضمن اتفاق سابق بين بلدان مجلس التعاون، لكن الاعتراضات النيابية تمنع الإيفاء بهذا الالتزام الذي من المفترض تنفيذه خلال السنة الجارية 2021. وتطبيق الكويت ضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية وعلى الملكية والتجارة والمعاملات الدولية، لكن دخل جميع تلك الضرائب ضئيل جدا، قياسا بما يمكن جنيهه في حال تم إرساء نظام ضريبي مدرسو وفعال.

توعدوا بالتصدي لأي محاولة لفرض ضرائب جديدة على المواطنين. ونقلت صحيفة الراي عن النائب حمدان العازمي تحذيره وزير المالية من المضي قدما في عملية اقتناء النظام المذكور، قائلًا إنه في حال لم يتم وقف إجراءات التوريث "فليتحمل رئيس الوزراء ووزير المالية المسؤولية، لأنه سيكون للمجلس موقف". وتسعى السلطات الكويتية إلى إقرار ضريبة القيمة المضافة، وذلك في

ضرورة الدفع بإصلاحات للاقتصاد، لا تحظى بشعبية مثل رفع قيمة الضرائب، وإقرار ضرائب جديدة وتقليص الدعم السخي على السلع والخدمات الأساسية. وبرزت هذه القضية مجددا عندما اتجهت وزارة المالية الكويتية نحو توريث نظام يستخدم في إدارة الضرائب وتنظيمها بحمل اسم "إيتاس"، وقالت صحف محلية إن مجرد بنا استيراده أثار حفيظة نواب مجلس الأمة الذين

الكويت - تصطدم محاولة الحكومة الكويتية الرفع من مساهمة الضرائب في مداخيل الدولة، كخطوة في مسار تقليل الاعتماد على النفط كمورد شبه وحيد للدخل، برفض نيابي قاطع لا ينفصل بحسب المطلعين على الشأن الكويتي عما يسميه هؤلاء "تسببا سياسيا" من القضايا ذات الصلة بالحياة اليومية والأوضاع المادية للكويتيين. وي طرح مثل ذلك الرفض تحديا على السلطات الكويتية التي تدرك جيدا

مارتن غريفيث يراهن على المرونة السعودية في طي الملفات الخلافية

العاصمة اليمنية المؤقتة عدن وعقد فيها مباحثات مع الحكومة الجديدة التي يرأسها معين عبد الملك.

الملف اليمني مختلف عن سائر الملفات الإقليمية الأخرى وحله سياسيا لا يخلو من إشكالات أهمها ارتباط الحوثيين بإيران

ويعمل غريفيث من خلال هذه الاتصالات، على الترويج لآلية للحل السياسي تتضمنها وثيقة تحتوي على جملة من البنود والإجراءات التفصيلية وتحمل اسم "الإعلان المشترك"، وتقرب في محتواها من روح مبادرة جون كيري وزير الخارجية الأمريكي في عهد إدارة باراك أوباما، والتي كان قد طرحها قبل رحيل تلك الإدارة عن البيت الأبيض دون أن ينجح في تمريرها. وإضافة إلى الدور الأمريكي المرتقب في ما يتعلق بالدفع نحو إنهاء الحرب في اليمن، والتوصل إلى اتفاق قائم على مبادرة المبعوث الأممي، تلعب بريطانيا دورا محوريا في الملف اليمني من خلال دعم جهود مواطنها غريفيث، والتلويح بنقل رؤيته للحل في اليمن التي عمل على تسويقها خلال الشهور الماضية إلى أروقة مجلس الأمن الدولي، لتمريرها في حال فشلت محاولات انتزاع موافقة الحكومة اليمنية والحوثيين.

اليمن مع الرؤية الأممية، التي تقوم إجمالًا على حالة من الاعتراف بالحوثيين كطرف أساسي ومُحاور "تد" للحكومة الشرعية في صنع السلام المنشود، وهو ما تجسّد بشكل عملي على الأقل في مباحثات السويد التي تمخض عنها اتفاق الحديدة أواخر سنة 2018. ولهذه الأسباب، فإن إقناع السعودية بتسهيل الحل السياسي في اليمن معبر ضروري للمبعوث الأممي، نحو أي عملية سلام تمتلك مقومات النجاح والاستمرار. وقام غريفيث الاثنين بزيارته إلى السعودية، وأجرى لقاء مع نائب وزير الدفاع السعودي، حيث غرّد الأمير خالد بن سلمان على إنشائه في تويتر قائلا "استقبلت المبعوث الأممي إلى اليمن غريفيث، وبحثنا خلال اللقاء المستجدات في الشأن اليمني وجهود المملكة الإنسانية".

وأكد الأمير خالد لغريفيث "حرص السعودية على التوصل إلى حل سياسي شامل في اليمن وفق المرجعيات الثلاث، يحقق الأمن والاستقرار لليمن وشعبه ويحافظ على أمن المنطقة". ويشار بذلك المرجعيات إلى مخرجات مؤتمر الحوار الوطني اليمني (2013-2014)، والمبادرة الخليجية، وقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة باليمن. وفي السادس من يناير الجاري عقد المبعوث الأممي مباحثات مع الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي في العاصمة السعودية الرياض، حول تطورات الأزمة اليمنية وسبل تحقيق السلام. وفي اليوم التالي زار

الأممي لليمن مارتن غريفيث ومقرحاته لإنهاء الأزمة في اليمن والتوصل إلى حل سياسي شامل وفق المرجعيات الثلاث". ويقر متابعون للشأن الخليجي، باختلاف الملف اليمني من حيث الصعوبة والتعقيد عن سائر الملفات الإقليمية الأخرى، وأن حله سياسيا يطرح بعض الإشكالات، على رأسها أن الملف مرتبط عضويا بالسياسة الإيرانية في المنطقة، وهي مسألة حساسة بالنسبة للسعودية، التي لا يمكن لها أن تسلم بسيطرة وكلاء لإيران على جزء من اليمن الواقع على حدودها الجنوبية. ويمكن من هذه الزاوية أن تتناقض رؤية السعودية للحل السياسي في

جميع الخلافات وبدء عهد جديد من العلاقات معها. وتوقّف المراقبون عند الموقف السعودي من إعلان الولايات المتحدة عن بدء إجراءات تصنيفها لجماعة الحوثي منظمة إرهابية ووضع قيادتها على لوائح الإرهاب، باعتبار أن هذه الخطوة ستؤدي "إلى دعم وإنجاح الجهود السياسية القائمة، وستجبر قيادة الميليشيا الحوثية المدعومة من إيران على العودة بشكل جاد إلى طاولة المشاورات السياسية"، وفق ما نقلته وكالة الأنباء السعودية الرسمية بشأن تسوية سياسية شاملة عن طريق التفاوض بقيادة يمنية أمر بالغ الأهمية لإنهاء النزاع بشكل شامل ومستدام". ويتساءل مراقبون، إن كانت الرياض تنوي تسريع عملية طي الملف اليمني والتخلص من عبء آخر قد يزداد ثقلا في عهد الرئيس الأمريكي الديمقراطي جو بايدن، الذي يُستبعد أن يكون على نفس درجة الوفاق مع السعودية، التي كانت عليها إدارة سلفه الجمهوري دونالد ترامب.

ويقول هؤلاء إن رغبة المملكة في إقفال الملفات الخلافية تجسدت بالفعل من خلال قيادتها لعملية المصالحة مع قطر، بعد أن كانت الرياض قد دفعت فرقاء معسكر الشرعية اليمنية إلى الحوار والتوافق وصولا إلى تشكيل حكومة شراكة، فضلا عن الإنشازات الإيجابية التي وجهتها الرياض إلى أنقرة وتوحي بإمكانية طي



ما الذي يجعله ينجح الآن في ما فشل فيه سابقا